

جيو-اقتصادية التغلغل الصيني في منطقة البحر الأبيض المتوسط

The Chinese Geo-Economic Penetration In The Mediterranean Region

فخار خالد،

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)؛ مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية الأمنية في بلاد المغرب العربي،

fekhar.khaled@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/03

تاريخ القبول: 2022/12/04

تاريخ النشر: 2022/12/22

ملخص:

رُغم صِغَر مساحة حوض البحر الأبيض المتوسط مقارنة بمساحة المسطحات المائية على الكوكب، إلا أنّ الموقع الجيو-سياسي، المضائق البحرية التي يحوزها والحضارات التي نشأت على ضفافه منحتة أهمية دولية كبرى، فقد كان ولا زال موطنًا لأجناس، ديانات، لغات وثقافات متنوعة ساهم البحر في تمازجهم عن طريق الهجرة، التجارة، التعاون أو الغزو، وقد دفعت الموارد الطاقوية المكتشفة حديثًا شرق المتوسط إلى تغيير الخارطة الطاقوية وسياسات الأمن الطاقوي لبلدان حوض المتوسط، كما زادت الأهمية الجيو-اقتصادية المتعاطمة من أهمية الحوض على رقعة الشطرنج العالمية، ما دفع دولًا كبرى غير متوسطية إلى توجيه استثماراتها نحو المنطقة، وتُعدّ الصين بمشروعها الاستراتيجي "الحزام والطريق" أبرزها، حيث أنّ الصعود المتسارع للتجارة الصينية في المنطقة عن طريق عقد تحالفات زراعية وبحرية استراتيجية مع دول جنوب أوروبا من جهة، وإزاحة دول أوروبية متوسطية من صدارة التجارة مع بعض بلدان المغرب العربي، يجعل من التواجد الصيني تهديدًا حقيقيًا للتجارة البينية لدول المنطقة المتوسطية.

كلمات مفتاحية: حوض البحر الأبيض المتوسط، الجغرافيا السياسية والاقتصادية، المضائق البحرية، الصين، مشروع الحزام والطريق.

Abstract:

Although the Mediterranean basin is small compared to the other water bodies on the planet, its geo-political site, the maritime straits it possesses and the civilizations that arose on its banks gave it great international importance. It has been and continues to be home to a variety of races, religions, languages and cultures that the sea contributed to mixing them through migration, trade, cooperation or conquest. The newly discovered energy resources in the eastern

Mediterranean have led to a change in the energy map and energy security policies of the Mediterranean countries. The growing geo-economic significance has also increased the importance of the basin over the global chessboard. This incited major non-Mediterranean countries to channel their investment into the region. China with its “Belt and Road” Initiative is the most prominent. The accelerated rise of Chinese trade in the region through the establishment of agricultural and maritime strategic alliances with southern Europe countries on the one hand, and the displacement of some European Mediterranean countries from the forefront of trade with some Arab Maghreb countries, make the Chinese presence a real threat to the inter-Mediterranean trade.

Keywords: The Mediterranean Basin ;Geo-politics & Geo-economics; Maritime Straits; China; The Belt and Road Initiative (BRI, or B&R).

المؤلف المرسل: فخار خالد، fekhar.khaled@enssp.dz

1. مقدمة:

يقدم لنا حوض البحر الأبيض المتوسط نموذجًا قويًا وبارزًا على الأهمية الجغرافية والسياسية والثقافية، ناهيك عن المكانة الاقتصادية المتعاظمة، حيث تتركز أهمية في ثلاث نقاط رئيسية: موقعه الاستراتيجي المتوسط لثلاث قارات (إفريقيا، أوروبا وآسيا)، أهمية جزره وطرقه ومضايقه البحرية الدولية، واحتياطات دُولِه الهائلة من البترول، الغاز الطبيعي والطّاقات المتجدّدة، ما جعل منه منطقة استقطاب دولي، خاصة لدى القوى الكبرى والصاعدة، التي تسعى لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها وتعزيز قُدْرَتِها، حيث يُشكّل حوض البحر المتوسط جزءًا بارزًا من الجزيرة العالمية وقلب الأرض حسب نظرية ماكيندر الجيوسياسية، وكذا نظرية القوى البحرية ل ألفرد ماهان التي تركز على أهمية السيطرة على البحر وممراته ذات الأهمية الاستراتيجية.

كلّ هذه العوامل وأخرى، لعبت دورًا هامًا في رسم السياسات الاقتصادية والطاقيّة لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، لكنّ التباين الشديد في التنمية، امتلاك الموارد، الأهمية الجغرافية وكذا اختلاف الأهداف والصراع التاريخي للهيمنة بين مختلف القوى والحضارات حالت دون الوصول لسياسات موحدة

بين بلدان حوض المتوسط، ما سهّل دخول قوى صاعدة غير متوسّطة مثل "الصين" لأسواقه ومحاولتها ربط المنطقة بأهدافها الاستراتيجية بعيدة المدى من خلال مشروع الحزام والطريق الذي تطمح الصين من خلاله لإحياء طريق الحرير التاريخي بهدف تطوير قطاعات النقل، الطاقة، المناجم، تكنولوجيات الاتصال والسياحة وإنشاء أقطاب صناعية وتطوير المناطق التي يمرّ عليها المشروع، كما يُسهّل هذا الأخير وصول المنتجات الصينية لمختلف الأسواق العالمية، وإذا كانت الصين بمشروعها هذا تُحاول توسيع نفوذها ليصل إلى حوض المتوسط، فإنّها تطمح للهيمنة العالمية، حيث أنّ نابوليون بوناپرت قال: " بمعرفة جغرافية أمة ما، نعرف سياستها الخارجية" (Brzezinski, 1997, p37)، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف استطاعت الصين التغلغل في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظلّ تعاظم أهميته الجيوسياسية والجيواقتصادية والاكتشافات الطاقوية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، قسّمنا بحثنا هذا إلى ثلاث نقاط محورية، بداية تناولنا الأهمية الجيو-سياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط، ثمّ انتقلنا للأهمية الجيو-اقتصادية والتواجد الصيني في حوض البحر المتوسط (دول المغرب العربي وجنوب أوروبا أمودجا)، خاصة في إحدى أكبر مشاريع القرن الواحد والعشرين ألا وهو مبادرة الحزام والطريق، وفي الأخير تطرّقنا لتحديات الأمن الطاقوي لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

- **المناهج والمقاربات:** اعتمدنا خلال هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي الذي يساعدنا على وصف الاستراتيجية الصينية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتتبعها ورصد أبرز الآليات والرهانات، إضافة إلى اعتماد نظرية الاعتماد المتبادل بين الأطراف الشركاء، باعتبارها مدخل المقاربة الجيواقتصادية أو الدبلوماسية الاقتصادية التي تفسّر توجهات هذه العلاقات الدولية بين الطرفين، والتي تعتمد العلاقات الاستراتيجية الصينية تحت سياسة القوة الناعمة النابعة من ثقافتها الاستراتيجية والفلسفة الكونفوشيوسية والاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

- الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغربية:

تشكّلت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية على مبدأ المصالح المشتركة وتعزيز الثقة المتبادلة، وهو المبدأ الذي يفتح المجال لبحث مقارنة الاعتماد المتبادل في بناء العلاقات بين الفواعل الدولية في هيكل النظام الدولي، خاصة وأن تداخل الكيانات السياسية في المجالات الاقتصادية والثقافية وبرز ثقافة الاعتماد المتبادل أدى إلى ظاهرة الترابط بين الكيانات ليصبح هذا الترابط إحدى أبرز مقومات القوة التي لم يكن لها مكان في الحسابات التقليدية للقوة (عبد الحي، 1994، ص32).

وتبنّى مقارنة الاعتماد المتبادل أساسا على تخفيف دور المؤسسات والعلاقات السياسية، والاقتصادية، وبناء السلام والتكامل بين الدول لتفادي الوقوع في النزاعات والحروب والصراعات الدولية، وهي رؤية متفائلة تؤمن بإمكانية تحقيق السلام بين العداوات الدولانية، من خلال تنمية التجارة والتبادل البيئي، وتحقيق بناء الديمقراطية، ودعم دور المؤسسات الدولية (BATISTELLA, 2006, p187).

والهدف الذي أراده الصين من خلال هذه المقاربة لتسريع وتيرة الاعتماد المتبادل بين المتعاملين التجاريين في كل أنحاء العالم، واستغلال الفرص لإقامة العلاقات التجارية والمالية في دول تتوفر فيها مطالب بكون وحاجاتها من الموارد الأولية والأسواق الواسعة لأجل تحقيق التنمية، وتفعيل المصالح المشتركة كما هو الحال في دول المنطقة المغربية، التي يلزم عليها الاستفادة من المناهج والخبرات وحتى بعض المفاهيم والتوجهات الصينية تجاه بعض القضايا العالمية، فكانت القوة الناعمة السلوك الأنجع والأقرب للصين لبلوغ مرادها وتحقيق استراتيجيتها في هذه المنطقة، بل وكانت وسيلة لرسم سياستها الخارجية، وتسعى القوة الناعمة كإستراتيجية اقتصادية إلى البحث عن قدرة الحصول على ما يريده فاعل من فاعل أو طرف آخر، عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام والإكراه، وهي تنشأ من جاذبية بلد ما وسياسته وسلوكه الذي يبدو مقبولا من طرف الآخرين، وترتكز هذه الأخيرة على ثلاث مسوغات هي: ثقافة البلد في الأماكن التي يكون فيها جذبا للآخرين، وقيمه السياسية الثابتة والتي يطبقها بإخلاص، إضافة إلى سياسته الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية وأخلاقية(ناي، 2007، ص12).

2. البحر الأبيض المتوسط جيو-سياسيا

جغرافيًا، رُغم أنّ مساحة حوض البحر الأبيض المتوسط لا تمثل سوى 1% من مساحة المسطّحات المائية لكوكب الأرض، (موسوعة الجزيرة، 2019)، إلّا أنّه يُعتبر واحدًا من أهمّ البحار في العالم (Mediterranean, 2019) فهو يتوسّط أهمّ ثلاث قارّات: إفريقيا، آسيا وأوروبا بمساحة 300 512 2 كلم² (Dictionary, 2019)، يرتبط حوض البحر الأبيض المتوسط غربًا بالمحيط الأطلسي عن طريق القناة الضيّقة والضّحلة لمضيق جبل طارق (أضيق نقطة: 13 كلم، أعمق نقطة: 320م)، ومن ناحية الشمال الشرقي ببحر مرمرة عن طريق مضيق الدردنيل بطول 61 كلم (أضيق وأوسع نقطة: 1.2 كلم و6.5 كلم على التّوالي، أعمق نقطة: 70م) (Britannica, 2019)، ثمّ البحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور بطول 30 كلم (أضيق وأوسع نقطة: 750م و3.7 كلم على التّوالي، أعمق نقطة: 124م) (Britannica, Bosphorus, 2019)، ومن الجهة الجنوبيّة الشرقيّة بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس بطول 193 كلم بعد مشروع إضافة 29 كلم لسنة 2015 الذي كلّف الحكومة المصريّة قرابة 8.5 مليار دولار. (Britannica, 2019).

وينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى ثمانية (08) أحواض مائيّة كما توضّحها الخريطة رقم 1، نذكرها من الشّرق إلى الغرب كالآتي: بحر الشّام، بحر إيجه، البحر الأيوني، الحوض الأوسط، البحر الأدرياتيكي، البحر التيراني، الحوض الجزائري وبحر البوران. ولعلّ من أبرز نظريات التحليل الاستراتيجي والجيوسياسي التي يمكننا الاستعانة بها لتحليل ومحاجة هذا العنصر تتمثل في:

1.2 نظرية القوة البحرية:

حيث يعدّ الباحث الجيواستراتيجي ألفرد ماهان أحد أنصارها، حيث يعود بروز هذه النظرية في العلاقات الدولية أساسا إلى الاكتشافات الجديدة للعالم الجديد في ق15، حيث كان للبحرية دور متعاظم من نقل للجيش والبضائع، ناهيك عن الاكتشافات الجغرافية التي كانت سببا في ظهور إمبراطوريات عل أسس القوة البحرية مثل بريطانيا واسبانيا والبرتغال، وترتكز على ثلاثة نماذج وهي: الافتراضات المكانية (الجغرافية)، الافتراضات الاقتصادية، الافتراضات السياسية. (مصباح، 2011، ص250)، فبالنسبة

للافتراض الأول حيث يشكّل الموقع الجغرافي نقطة محورية في تفاعلات العلاقات الدولية ووسيلة تحكّم في المعابر والمضائق والقنوات ذات الارتباط الوثيق بالنشاطات الاقتصادية؛ إضافة إلى التمتع بمرونة الموقع للدولة التي تقع بين قارتين أو أكثر، أو تتوفر على حدود مع عدة دول قوية ذات مكانة، مثل روسيا مع أوروبا، ومصر بين آسيا وإفريقيا؛ وحتما تشكّل الحواجز الجبلية والمائية موانع طبيعية ذات ميزة خاصة في حالات الحروب، مثل المياه الفاصلة بين الجزر البريطانية وأوروبا.

خريطة رقم 01 لحوض البحر الأبيض المتوسط



المصدر: محمد نادر العمري، في: <http://newspaper.albaathmedia.sy/2021/01/17/مصادر-الطاقة->

[في-المتوسط-أهمية-الحوض-1/](#)

ومن الناحية الجيوستراتيجية تقدّم العوازل المائية تحديًا كبيرًا للدول، فمن جهة إيجابية تشكّل جبهات دفاعية ضد الهجمات وغارات العدو، ومن ناحية مضادة تعتبر السبب المباشر في عزل الدولة عن العالم الخارجي خاصة في الدول ذات القدرات والموارد المحدودة، (مصباح، ص252).

ويشكّل الافتراض الاقتصادي في نظرية القوة البحرية لألفرد ماهان في عنصرين: لعلّ أولاهما يكمن في قدرة الدولة على جعل القوة البحرية في خدمة الاقتصاد وتوفير الموارد الطبيعية للزيادة من قوة الدولة في تمويل قدراتها البحرية؛ أمّا العنصر الثاني يقضي بوجود علاقة وثيقة بين القوة البحرية وزيادة الإنتاج الكبير للاقتصاد وتصريف فائض الإنتاج خارج الحدود عبر المرافئ العالمية، ويقوم الافتراض

السياسي على محورية القوة البحرية للدولة من جانبيين أساسيين أولاهما بناء الاستراتيجيات العسكرية تحقيقاً للقوة الصلبة، وثانيهما متعلّق بصناعة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ويكون ذلك بتطوير القدرات البحرية ومثال ذلك دولة بريطانيا العظمى حيث قامت سياستها الخارجية إلى غاية منتصف القرن العشرين على منع بروز أية قوة بحرية للسيطرة على المناطق الحيوية للتجارة الدولية عبر البحار والمحيطات وفي الوقت ذاته كانت تشجّع على فتح الموانئ وحرية التجارة الدولية. (الحديثي، 2004، ص ص 24-27).

ويعتبر تواجد الأسطول البحري الأمريكي تحت المظلة الأطلسية في إقليم المتوسط خاصة إيطاليا وإسبانيا المؤشّر القوي الذي يمثّل واشنطن من السيطرة على مداخل البحر الأبيض المتوسط عبر مضيق جبل طارق وقناة السويس، ما يمنح للأسطول القدرة على التحرك بالمنطقة الأوروبية والمغاربية.

2.2 نظرية قلب الأرض لـ ماكندر:

الذي يعتبر أحد ركائز ومؤسسي الجغرافية السياسية للقوة البرية من خلال نظريته "المحور الجغرافي للتاريخ"، حيث نجده يقول في قانونه الجيوبوليتيكي المشهور: "إنّ من يسيطر على أوروبا الشرقية يهيمن على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"، حيث يصرّح "بأنّ الإنسان يبدأ ويبادر ولكن الطبيعة إلى حدّ كبير تتحكّم أيّ التحكّم المادي العام الذي تفرضه الطبيعة على الإنسان"، وشهدت نظريته تعديلين هامين بعد الأحداث العالمية، أولاهما عام 1919م لما أسماه القلب الجنوبي للمنطقة الاستراتيجية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، إما الثاني فجاء سنة 1943م بمفهوم الحوض الأوسط. (الحديثي، ص 45).

وتمتدّ خريطة أولوية الجزيرة العالمية في قارة واحدة هي أوراسيا و أفريقيا من مضيق برنغ إلى رأس الرجاء الصالح، وذلك باحتواء البحر الأبيض المتوسط باعتباره بحراً داخلياً، وتتوحد المنطقتين ستخلق فضاء مثيراً للدهشة. (سعيد، 2006، ص 84). هذا الطرح يؤشّر إلى دلالة هامة على دور ومستقبل المنطقة المشتركة الأوروبية والمغاربية فيما بات يُعرف بالفضاء "الأورومغاربي" والمنطقة المتوسطية، حيث تبرز هنا أحد أبرز إسقاطات القوة للهيمنة العالمية حسب "نظرية ماكندر" ضمن ما يسميه "الهلال الداخلي" المحيط بقلب العالم حيث تشكّل من المناطق الساحلية الأوروبية الممتدة غرب جبال أورال، وكذا الأراضي الصحراوية العربية وتركيا وإيران وباكستان، إضافة إلى جنوب آسيا وجنوب شرقها والصين، هذا ما دفع هذه الأخيرة

إلى السعي إلى جعل منطقة شمال إفريقيا وبالتحديد المنطقة المغاربية بوابة للولوج إلى إفريقيا من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية الناعمة في إطار مبادرة حزام الطريق.

سياسيًا، يَتَشَارَك حوض البحر الأبيض المتوسط 22 دولة تتنوّع مساحاتها من 2 كلم² إلى 2.4 مليون كلم²، نذكرها بالترتيب من الجنوب الغربي إلى الشمال الغربي كالتالي: المغرب، إسبانيا، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين المحتلة، لبنان، سوريا، تركيا، قبرص، اليونان، ألبانيا، الجبل الأسود، كرواتيا، البوسنة والهرسك، سلوفينيا، إيطاليا، مالطا، فرنسا، الكيان الإسرائيلي، المملكة المتحدة (جبل طارق).
توسّط البحر الأبيض المتوسط العالم القديم، فقد كان نقطة اتصال بين مختلف الحضارات، الأعراق، الثقافات، اللغات والأديان المتعاونة أحيانًا عن طريق التجارة والتبادل لمختلف السلع والموارد، والمتنافسة في أحيان كثيرة أخرى للسيطرة على المناطق والطرق الإستراتيجية والموارد، فكان البحر المتوسط موطنًا لأولى المعارك البحرية في تاريخ البشرية بين الإغريق والفُرس، ثمّ الفينيقيين والرومان، وزادَ البحر الأبيض المتوسط أهمية إستراتيجية، الجُزُر الكثيرة المنتشرة في (Stavridis, 2017, p124)، (جُزُر البليار، سردينيا، كورسيكا، صقلية، مالطا، جُزُر بحر إيجه، كريت، قُبرص،... وغيرها)، فوَقَّرت هذه الجُزُر موانئ ومنصّات بحرية للأساطيل التي سيطرت عليها، فأصبحت ثاني أكبر سبب لحدوث النزاعات والحروب في حوض المتوسط بعد المضائق والممرّات البحرية.

تتقاسم مجموعة من الدّول وتنفرد أخرى بالسيادة على أهمّ أربع ممرّات بحرية في حوض المتوسط (مضيق جبل طارق، قناة السويس، البوسفور والدردنيل)، حيث برزت أهمية هذه الممرّات البحرية قديمًا وحديثًا، فمن يُسيطر عليها يُسيطر على الملاحة في كامل حوض المتوسط، ومن يُسيطر على هذا الأخير يُسيطر على التجارة بين القارّات الثلاث (إفريقيا، آسيا وأوروبا).

استعملت الجزائر بداية من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر بحريّتها القويّة للسيطرة على مضيق جبل طارق وفرضت الضرائب على كلّ السفن المستعملة له، وجعلته نقطة تفتيش ورقابة على السفن الحربية للدّول الأخرى، بالتالي سيطرت على الملاحة البحرية في كامل حوض البحر الأبيض المتوسط انطلاقًا من المضيق، ثمّ تقلّصت رُقعة السيطرة الجزائرية مع مرور الوقت، ولكن لازالت تسمية الحوض الجزائري تُطلق على المياه التي تقع بين البحر التيراني شرقًا وبحر البوران غربًا كما هو موضّح في الخريطة رقم 1.

كما استغلت الإمبراطورية البريطانية مضيق جبل طارق وقناة السويس بعد إنشائها سنة 1869م كطريق مفتوح ومختصر للوصول لمستعمراتها في الهند، واستعمل بعدها وينستون تشرشل عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى نفس الممرين كطريق استراتيجية لإمداد القطع البحرية البريطانية بالبترول الفارسي (إيران حالياً) تنفيذاً لقراره التاريخي القاضي بتحويل محركات السفن الحربية من استعمال الفحم إلى استعمال البترول بنية تفوق سفنه على نظيرتها الألمانية من حيث السرعة (بوديسة، 2019). وزادت أهمية البحر الأبيض المتوسط أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث استعملته النازية الألمانية، الفاشية الإيطالية والشيوعية السوفياتية لفرض هيمنة تتجاوز الحدود الإقليمية نحو الهيمنة الدولية (GaiserLaris, 2012)، كما استعمله الحلفاء كحاجز طبيعي لإيقاف دول المحور عن التوسع العالمي، بحيث كان الوصول للحدود السوفياتية في البحر الأسود سهلاً عن طريق البحر المتوسط، وتمّ شلّ وحصار الفاشية وحليفاتها النازية بحرياً عن طريق البحر المتوسط.

حالياً، لازالت هناك العديد من الصراعات داخل وبين بلدان حوض المتوسط، فمن المنظور الجيو-سياسي تُعتبر ضفاف البحر المتوسط أكبر موقع للنزاعات في العالم (Escribano, 2002, p9)، ففي جنوبه تعيش الجزائر مرحلة تحوّل سياسي حسّاس في تاريخها، وعاشت قبلها في تسعينات القرن الماضي عشية سوداء، كما لازال المشكل الحدودي الجزائري المغربي مستمراً، وكذا مشكلة الصحراء الغربية، وتداعيات التدخل الدولي في الحرب الأهلية الليبية ومشكلة ترسيم الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الغاز، وفي الضفة الشرقية للمتوسط لازالت القضية الفلسطينية تتصدّر المشهد الدولي، إضافة إلى الأزمة السورية ومشكلة اللاجئين، ولم تحلّ الضفة الشمالية من الأزمات، فالحدود التركية السورية تشهد عمليات عسكرية ضخمة تداعياتها دولية، كما أنّ الضعف والشلل المتكرر للاقتصاد اليوناني حرك أركان الاتحاد الأوروبي، فيما تقوى احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا، وتفشل الحكومة الإسبانية في إرضاء الانفصاليين في كاتالونيا، كلّ هذه الأزمات الداخلية التي تشهدها بلدان المتوسط جعل الدول الكبرى وفي مقدمتها الصين تستثمر في الصراعات والخلافات بين دول حوض المتوسط لثبم صفقات استثمار اقتصادي طويلة الأمد مع بلدان المتوسط كما ستوضحه في المحور الثاني.

3 الأهمية الجيو-اقتصادية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط:

للبحر الأبيض المتوسط دور اقتصادي بارز، فهو مفترق الطرق بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، حيث يشكّل منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، ومن أهم الثروات الطبيعية التي يزخر بها مصدري الطاقة

التقليديين: "النفط والغاز الطبيعي" والذي تزخر بهما الضفة الجنوبية للمتوسط، ومنطقة المغرب العربي تحديداً، إلى جانب المعادن مثل "الفوسفات والحديد" إضافة إلى الثروة السمكية، حيث يحتوي على 75% من الثروات البحرية الحيوانية و18% من الثروة البحرية النباتية الموجودة في العالم، وهذا ما جعلها منطقة جذب اقتصادي ودفع القوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة، ويشكّل مضيق البوسفور والدردنيل ومضيق جبل طارق وقناة السويس نقاط جيو اقتصادية في منظومة النقل المتوسطي، وتعتبر هذه المضائق ذات أهمية اقتصادية فضلاً عن كونها استراتيجية، حيث تكون المنفذ والممر الوحيد لجميع الطرق البحرية، ومن جهة ثانية تقدّم الموانئ دوراً محورياً في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر، ومن أهمها نذكر: ميناء مرسيليا بفرنسا، ميناء برشلونة بإسبانيا، ميناء اسطنبول بتركيا، ميناء سعيد بمصر، ميناء تنجر ميد بالمغرب (بالة) والجزائر، إضافة إلى المناطق السياحية التي تزخر بها المنطقة جعلها قبلة سياحية بامتياز.

كما يعتبر البحر الأبيض المتوسط الطريق البحري الأقصر والأسهل للتنقل بين الشرق والغرب، والأسرع لنقل النفط من الدول المنتجة والمصدرة له شرقاً، والمستوردة له غرباً، إضافة إلى الحركة الكثيفة بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، كما يعتبر أحد التجمعات الخمس في العالم من حيث كثافة تجمع السفن، ويتوقّر على موانئ كبيرة مثل ميناء مرسيليا، جنوة، برشلونة والجزائر، مع العلم أنّ المنطقة تزخر بإمكانات وموارد اقتصادية أخرى تعتبر مكسباً هاماً لاقتصاديات هذه الدول الواقعة على ضفافه (البار، 2014، ص49). وفي عام 2010م قدّرت "هيئة المسح الجيولوجي الأميركية" احتمال وجود ما يقرب من 122 تريليون م3 من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط وهذا قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة وقبرص، بالإضافة إلى ما يقارب 107 مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج، هذا ما جعل المنطقة تشهد توترات سنة 2018م خصوصاً بين لبنان وإسرائيل من جهة وبين قبرص وتركيا من جهة أخرى، نتيجة للتنافس الموجود بين هذه الدول على استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في هذه المنطقة وعلى رأسها الغاز الطبيعي.

ويتميّز الغاز في شرق منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بأهمية خاصة نظراً للعديد من العوامل:

1. الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة الأوسع التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي 47% من احتياطي النفط و41% من احتياطي الغاز في العالم، إضافة إلى انفتاح البحر المتوسط

على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.

2. الآمال الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية والجيو-أمنية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي رهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.
3. الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزام على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.
4. المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي افترض كثيرون أن الغاز سيأتي بها لدول المنطقة (باكير، 2018).

04. التواجد الصيني في حوض البحر المتوسط، (دول المغرب العربي وجنوب أوروبا أنموذجاً)

ومما يجب التركيز عليه في سياق هذه الدراسة كيفية ولوج الصين إلى بعض الدول المتوسطية وذلك بسبب الصراع العالمي القائم على امتلاك أعلى قدر من مقومات القوة، والصين دولة لها من محددات القوة الداخلية والخارجية ما يجعلها تستطیع الاختراق وإقامة شراكات واستثمارات خاصة بعد انتهاجها لسياسة الإصلاح والانفتاح من طرف الرئيس دنغ شياو بينغ سنة 1978م حيث تعتبر الصين نموذجا للقوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية التي تعرف بأنها: "النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي"، ويقصد بهذا التعريف استخدام الدولة لقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة الفاعل، وهي الفن الذي يستخدم العوامل الاقتصادية لحل المشاكل السياسية العالقة بين الدول" (عطا، 1993، ص 108)، ويتناول هذا النوع من الدبلوماسية مواضيع متعددة وذلك على مستوى ثنائي، أو إقليمي وكذا عالمي وبأهداف متباينة، وبالإضافة إلى ذلك نجد دور الثقافة الاستراتيجية للصين والتي تستمدّها من الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وكذا الثقافة الكونفوشيوسية، وهي إجمالا المنطلقات الرئيسية لمقاربة "الاعتماد المتبادل" في بناء صناعة العلاقات بين الدول ويعزّز الترابط بين مجالات التعاون ويكّمل عاملا فاعلا من عوامل القوة الناعمة والشاملة الجذب الاقتصادي.. فالقوة الصلبة لم تعد بذلك البريق القديم ونتائجها وخيمة وغير مضمونة، على العكس من القوة الناعمة التي يفترض أن يكون فيها كلا الطرفين رابحا.

وتهدف القوة الناعمة كإستراتيجية اقتصادية إلى البحث عن قدرة الحصول على ما يريده فاعل من فاعل أو طرف آخر، عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام والإكراه، وهي تنشأ من جاذبية بلد ما وسياسته وسلوكه الذي يبدو مشروعا(ناي، 2007، ص12).

تختلف النظرة الصينية لحوض البحر الأبيض المتوسط عن نظيراتها في بلدان المتوسط والعالم، فالفواعل الصينية (سلطات ووزارات رسمية، مراكز البحث، الجامعات والباحثين) نادرا ما تستعمل مُصطلح البحر الأبيض المتوسط (Mediterranean) في سياساتها وتعتمد بدّل ذلك على التقسيم الجغرافي لمناطقه، فيصنّفون جنوب أوروبا إلى مصلحة غرب أوروبا* ويعتبرون دول شمال إفريقيا حسب مصالحهم الاستراتيجية تارة ضمن منتدى التعاون الصيني-الإفريقي بعد تأسيسه سنة 2000،* وتارة أخرى ضمن منتدى التعاون الصيني العربي الذي أُسس سنة 2004.* بهذا التقسيم الجغرافي يصعب الحديث عن استراتيجية صينية تجاه حوض المتوسط ككتلة واحدة ضمن الدبلوماسية الصينية، وهنا نعتقد كباحثين في العلوم السياسية أنّ النظرة الصينية لمنطقة المتوسط واقعية براغماتية، حيث أنّه لم يحدث في تاريخ حوض المتوسط أن اتّحدت بلدانه في كيان واحد، وهذا نتيجة للتنافس والصراع المستمر منذ الأزل بين الحضارات والدول القاطنة على ضفافه، هذا ما يصعب الحسابات الصينية ويجعلها غير دقيقة إذا ما اعتمدت سياسة موحدة تجاه المنطقة، كما نعتقد أنّ براغماتية الصين التي تطمح لقيادة العالم منفردة لا تسمح لها بجمع دول لواءت حقيقة لأصبحت منافسا استراتيجيا لها، لِمَا لبلدان حوض المتوسط من مقومات قوّة وتكامل كبرى.

أصبحت الصين منذ بداية الألفية الجديدة تعتمد سياسة عقد الملتقيات والتدوات وتأسيس المنتديات الإقليمية لتقوية علاقاتها مع مختلف مناطق العالم، حيث أصبحت هذه السياسة أكثر أهمية بعد تقلّد شي جين بينغ (Xi Jinxing) رئاسة الصين الشعبية في 14 مارس 2013، وكان حوض المتوسط قد نال جزءا من هذه السياسة الصينية ولكن ليس ككيان واحد، فقد نظّمت الصين لأول مرة في 13 فيفري 2013 بالعاصمة الإيطالية روما ملتقى لوزراء الزراعة ضمّ ست (6) دول تقع شمال حوض

* - للاطلاع على التقسيم المعتمد من طرف الفواعل الصينية يُرجى زيارة موقع وزارة الشؤون الخارجية الصينية على الرابط التالي: <https://www.fmprc.gov.cn/>، والإدارة الدولية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني على الرابط:

<http://www.idcpc.org.cn>

* لمزيد من المعلومات إطلع على موقع منتدى التعاون الصيني الإفريقي على الرابط: <https://www.focac.org/>.

* لمزيد من المعلومات إطلع على موقع منتدى التعاون الصيني العربي على الرابط: <http://www.chinaarabcf.org/>.

المتوسّط (البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، مالطا، اليونان وقبرص) إضافة إلى الصين، لتقوية العلاقات في القطاع الزراعي بين الدول المشاركة، (The Embassy of PRC, 2020) كما تواصل التعاون في إطار تنفيذ مشروع الحزام والطريق، حيث قامت الصّين في 7 نوفمبر 2015 بدعوة نفس الدول الست للقاء في مدينة زيامن Xiamen جنوب شرق الصين، تركّز اللقاء حول موضوع التعاون البحري، وعُرف اللقاء باسم "منتدى التعاون البحري بين الصين ودول جنوب أوروبا"، (The PRC Ministry of Foreign Affairs, 2015)، حيث تشهد العلاقات بين الدول الأوروبية المشاركة والصين منذ ذلك اللقاء تعاوناً شاملاً في المجال البحري (بناء أو تطوير كلّ من: الموانئ البحريّة، المناطق الصناعيّة المحيطة بها، خطوط النقل، السّياحة والصّيد البحري)، حيث قامت مالطا على سبيل المثال في ختام أشغال اللقاء بتوقيع اتفاقية تعاون بحري رفيعة المستوى بين الحكومة المالطيّة وحكومة الصين الشعبيّة لتعزيز العلاقات في المجال البحري بين البلدين (Malta today, 2020).

في حين تحظى اليونان بمكانة متميّزة في مشروع الحزام والطريق، حيث أنّ كثرة إتفاقيّات الشراكة التي أبرمت بين الصين واليونان سنة 2015 جعلتهما تُصدران يوم: 06 فيفري 2016 طوابع بريدية تخليداً لذكرى شراكة سنة 2015، ودفعت بالصين لاعتبار اليونان الممثل عن الدول الأوروبية المشاركة في منتدى التعاون البحري بين الصين ودول جنوب أوروبا، (The Embassy of the PRC in the Hellenic Republic, 2020) حيث نعتقد بأنّ الصّين اختارت اليونان لتكون الشريك الأكبر من بين الدول الستّة لعدّة أسباب، منها أنّ اليونان تمتلك ميناء بيرايوس (Port of Piraeus) التاريخي في العاصمة أثينا الذي يُعتبر واحداً من أقدم، أنشط وأكبر الموانئ البحريّة في أوروبا والمتوسّط، حيث كان أهمّ الموانئ التي تنطلق منها التجارة الأوروبيّة نحو الشرق باستعمال طريق الحرير التاريخي، كما يُعتبر أقرب ميناء بحري أوروبي لقارة آسيا (الصين خصوصاً) والنقطة المثلى لتصدير واستيراد السلع من وإلى أوروبا عن طريق الحزام البحري الصيني في إطار مشروع الطريق والحزام، كما أنّ الأزمة الاقتصادية التي تعيشها اليونان جعلت منها الحلقة الأضعف بين الدول الستّ، حيث كانت ولا زالت بحاجة لاستثمارات خارجيّة لتنشيط الاقتصاد الداخلي، فوجدت اليونان في الصّين الشريك المثالي الذي يملك الأموال والاستثمارات المناسبة، كما أنّ الصّين تُحاول أن تكون علاقاتها الاقتصادية باليونان مثلاً للدول التي تبحث عن الشراكة الاستراتيجية النّاجحة في مختلف دول حوض المتوسط، ما يُعزّز قوّة الصّين ويدفعها لتكون الشريك الأكبر لدول المنطقة.

بالانتقال إلى الضفة الجنوبية لحوض المتوسط وبالتحديد لدول المغرب العربي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا) نجد أنّ التبادلات التجارية بين جمهورية الصين الشعبية ودول المغرب العربي شهدت ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث اقتربت من 17 مليار دولار سنة 2016 بعد أن كانت 13.3 مليار دولار سنة 2008، وتمثل هذه التبادلات 15% من حجم التجارة الصينية مع دول القارة الإفريقية و0.4% من حجم التجارة الخارجية الصينية، وتعدّ الصين أكبر شريك تجاري للجزائر بين دول المغرب العربي، حيث تستحوذ على أكثر من نصف حجم تجارة الدول الخمسة مع الصين (Lafargue, 2018, p4).

وبالتركيز على دول المغرب العربي التي تطلّ على حوض المتوسط (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا)، نجد أنّ الصين عظمت من التجارة بينها وبين هذه البلدان حيث أزاحت كلّ من فرنسا (2014) وإيطاليا (2015) لتصبح الشريك التجاري الأوّل لكلّ من الجزائر وليبيا بصادرات قُدّرت بـ 7923.4 و 1433 مليون دولار على التوالي، وثالث أكبر شريك تجاري لكلّ من المغرب وتونس بصادرات قُدّرت بـ 3690.1 و 1415.9 مليون دولار على التوالي.

وفي إطار مشروع الحزام والطريق شرعت الصين منذ سنة 2016 بمبادرة لإنشاء موانئ حيوية على طول منطقة شمال أفريقيا، أهمها ميناء الحمداية بمنطقة شرشال بالجزائر، وهو الميناء الذي يراه الصينيون حيويّاً جداً لتصدير سلعهم نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط، حيث يهدف هذا المشروع إلى بناء مركز توزيع أساسي للبحر المتوسط بقدرة 6.5 مليون حاوية و30 مليون طن من البضائع سنوياً (Taje, 2017, p65)، بيد أنّ المشروع تمّ تجميده سابقاً بسبب شبهات الفساد التي أحاطت به، وهناك من لوحّ ربما بالغائه بسبب ارتفاع تكاليف الانجاز وتأخّره لمدة 07 سنوات، ما يسبب في تكاليف فادحة، غير أنّه تمّ إعادة استئناف العمل به وتبنت الجزائر خيار التمويل المشترك، بقرض من "الصندوق الوطني للاستثمار" (الجزائري)، والبنك الصيني "إكزيم بنك"، حسب ما جاء في بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 28 جوان 2021 الماضي بعدما أن كان وحيد الجانب بقرض طويل الأمد (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021/12/06، تيبازة: اجتماع تنسيقي استعداداً لإطلاق مشروع ميناء الحمداية، تم الاسترداد من: <https://www.aps.dz/ar/economie/117597-2021-12-06-17-50-23>). كما

تحصّلت الصين على عقود لإنجاز مشاريع عملاقة منها: دار الأوبرا، المسجد الأعظم، المطار الجديد، مبنّي وزارة الخارجية والمحكمة الدستورية بالعاصمة، بالإضافة إلى العديد من الملاعب الأولمبية، فنادق

خمسـة نجوم ضخمة، معامل تركيب السيارات، توسعة شبكة السكك الحديدية، الطريق السيار الرابط بين شرق البلاد وغربها ، إضافة إلى استثماراتها في حقول النفط والغاز جنوب البلاد، كما أصبحت الجزائر المشتري الأول للسلاح الصيني في القارة الأفريقية.

وبالنسبة للمملكة المغربية، فالصين تعتبر الشريك التجاري الثالث بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 4401.2 مليون دولار سنة 2018، كما وقّعت المغرب على 15 إتفاقية تعاون تستفيد بموجبها من الاستثمارات الصينية، في حين تستفيد الصين من موقع المغرب القريب من أوروبا لتصدير سلعها، أما بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في المغرب، فقد بلغ سنة 2018 382.29 مليون دولار أمريكي، مقابل 114.44 مليون دولار سنة 2014، يأتي هذا الارتفاع في سياق بناء "مدينة محمد السادس" طنجة تك، والتي ستخصص لاستقبال الاستثمارات الصينية في المغرب، ويعتبر هذا المشروع من أضخم المشاريع الصينية في البلاد، شُيِن على مدار 10 سنوات، ويُتَوَقَّع أن يصل حجم الاستثمار الصيني فيها إلى 10 مليار دولار، مع توفير الشغل لحوالي 100 ألف عامل (Taje, p70).

أما في تونس، فقد جاءت الاستثمارات الصينية متأخرة مقارنة بباقي الدول المجاورة لها، إلى غاية سنة 2017، حيث تلعب تونس دور الوسيط المثالي للصين المهمة بالسيطرة على الممرات المائية بين شمال إفريقيا وأوروبا كجزء من مبادرة "الحزام والطريق"، وقد وقّع البلدان على ثلاث اتفاقيات من شأنها زيادة التعاون التجاري وشملت إنشاء مركز تجاري مساحته 200 ألف متر مربع بقيمة 65 مليون دولار في تونس العاصمة (Souli, 2020).

كما استفاد قطاع السياحة التونسي كثيرا، فقد صرّحت ليلي تكياء، مديرة العلاقات العامة والاتصالات في المكتب الوطني التونسي للسياحة، لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا): "إن مستقبل السياحة التونسية في يد السوق الصينية"، وفي سنة 2016 أطلقت تونس برنامج سفر بدون تأشيرة للمواطنين الصينيين، وفي عام 2017 زار عشرة آلاف مواطن صيني تونس، مما يدل على زيادة التبادل الثقافي بين البلدين" (China Daily, 2020)، وقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 1610.9 مليون دولار سنة 2018.

وبخصوص دولة ليبيا، وتحديداً خلال سنة 2009 قدّرت وزارة التجارة الصينية حجم الاستثمار الصيني في ليبيا بحوالي 426.9 مليار دولار، ومع اندلاع الثورة سنة 2011 كانت هناك حوالي 75 شركة

صينية تستثمر في ليبيا مشاركة في 50 عقد مشروع عمل قُدّرت قيمتها بحوالي 18.8 مليار دولار، إضافة إلى حوالي 36 ألف عامل صيني تمّ إجلاءهم بسبب ظروف الحرب، ومع اقتراب استعادة الأوضاع الأمنية لاستقرارها في المنطقة، قرر المجلس الانتقالي الوطني بليبيا والذي رأى بأن البلد بحاجة إلى حوالي 100 مليار دولار استثمارات في البنية التحتية حيث رأتها الصين فرصة ثمينة لاستعادة هذه السوق والمنطقة الجيو-استراتيجية (The African, 2020)، وفي منتصف شهر جويلية 2018 وقّعت ليبيا مذكرة تفاهم مع الصين تقضي بانضمامها إلى "مبادرة الحزام والطريق" قريباً، الأمر الذي سيجعل الصين تنال حصة كبيرة من الاستثمارات ومشاريع الإعمار والبنية التحتية في ليبيا.

05. رهانات الأمن الطاقوي لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط

تتباين المؤشرات الاقتصادية في دول حوض المتوسط كما تتباين احتياطاتها من الموارد الطاقوية، ففي حين يحتلّ الاتحاد الأوروبي الصدارة اقتصادياً، تليه منطقة شرق المتوسط فشمال إفريقيا، يُعكس الترتيب فيما يخص امتلاك الموارد الطاقوية، فبعدما كانت الثورة الصناعية سبباً في تطوّر بلدان شمال المتوسط باستغلال موارد مستعمراتها جنوب المتوسط، لم تَسْتَطِع هذه الأخيرة بعد استقلالها أن تلحق بركب الدول الصناعية بالرغم من تأميمها ثرواتها الطبيعية.

كما لم تحافظ دول جنوب المتوسط على الهيكل الاقتصادي المتنوع الذي ورثته من المستعمر، بل زادت من اعتمادها على تصدير الموارد الطاقوية الخام لتُصبح دولاً ريعية، بدّل إستعمال هذه الموارد لتنويع الصناعات وبناء اقتصاد وطني قوي (Gonzalo, p7). وبعيداً عن الاحتياطيات الطاقوية التي توجد على اليابسة المحيطة بحوض المتوسط، ظهرت احتياطيات بحرية في عرض البحر شرق المتوسط، تُنافس سابقتها من حيث الكمّية، بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية الجديدة التي ستمنحها للدول التي ستستفيد من هذه الاحتياطيات.

بدأت الاكتشافات الكبرى لحقول الغاز الطبيعي شرق المتوسط باكتشاف دولة الاحتلال الإسرائيلي لاحتياطيات مُعتبرة واقعة بين المياه الإقليمية لفلسطين المحتلة وجزيرة قُبرص بين سنتي 2009 و2011، ما أدّى إلى حدوث تغيّرات جوهريّة في مجال الطاقة بشرق المتوسط، حيث دفعت هذه الاكتشافات الدول التي تمتلك حدوداً بحرية مع فلسطين المحتلة وقُبرص، ومعها الدول التي لها مياه إقليمية ببحر الشّام إلى الاستثمار في التنقيب على الغاز الطبيعي، خاصّة أنّ حجم الاحتياطي من الغاز في بحر

الشّام يُقدّر بـ 122 تريليون متر مكعب (HakkiCasin, 2020)، كما أنّ هذه الاكتشافات دفعت بالدّول التي تمتلك مواقع استراتيجية إلى التّفكير في إمكانيّة أن تُصبح دول عبور للإنتاج الطّاقوي لشرق المتوسط، ما أدّى إلى ترسيم الحدود البحريّة بين بعض الدّول في حين تتنازع أخرى مثلما يحدث بين تركيا وقبرص، حيث تُطالب الأولى باحتساب حدودها البحريّة ابتداءً من الجُرف القاريّ في حين تتداخل هذه الحدود مع مياه المنطقة الاقتصاديّة الخالصة لقبرص.

نظراً للأهميّة الجيوسياسية لبحر الشّام شرق المتوسط وحجم موارده الطاقويّة، أصبح هناك العديد من النزاعات الحدوديّة البحريّة، لكن رغم عدم تسوية هذه النزاعات وقّعت حكومات كلّ من اليونان، قبرص، ودولة الاحتلال الإسرائيلي، بأثينا بتاريخ: 02 جانفي 2020 على معاهدة مشروع إنشاء خط أنابيب شرق المتوسط (East Med)، الذي سيتمدّد بطول 2000 كلم بقدرة نقل 10 إلى 12 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطّبيعي المستخرج من آبار الغاز في المياه الإقليمية لفلسطين المحتلّة نحو اليونان مروراً بآبار قبرص وجزيرة كريت اليونانيّة، ليتّم تصديرها نحو إيطاليا وباقي دول جنوب أوروبا بحلول العام 2025م (Middle East Eye, 2020)، رغم أنّ تكلفة هذا المشروع ضخمة تُقدّر مبدئياً بـ 6 مليارات يورو (6.7 مليار دولار) ومسافته طويلة حيث يُعتبر أطول أنبوب تحت الماء في العالم (Papadimitriou, 2020)، ورغم وجود تركيا كبديل جغرافي حيث تقع قبرص قبالة سواحلها، إلّا أنّ هناك تحالفات استراتيجية جديدة على وشك أن تتشكّل في المنطقة، فنلاحظ بأنّه تمّ التوقيع على المشروع رغم تكلفته الفلكيّة التي لا تُشجّع على الإستثمار فيه، خاصّة من جانب الإتحاد الأوروبي الذي يركّز على تشجيع الطّاقات المتجدّدة بدل الطّاقات الأحفوريّة كما يملك البديل في إمكانيّة استغلال الغاز المسال كما سنذكره لاحقاً، لكن يبدو أنّ الدّول الموقّعة على الاتفاق ترى فيه حجر زاوية في سبيل تحقيق أمنها الطّاقوي بعيداً عن الاستعانة بمنافستها تركيا التي كانت قد إستبعدتها من عضويّة منتدى غاز شرق المتوسط.

تركيا التي تسعى لتكون أهمّ دولة طاقويّة في شرق المتوسط تُعارض إقامة مشروع خطّ أنابيب شرق المتوسط بسبب عبوره فوق جُرفها القاري ومياه منطقتها الاقتصاديّة الخالصة، خاصّة بعد توقيع اتّفاقيّة ترسيم الحدود البحريّة مع ليبيا في 27 نوفمبر 2019 والتي تمنح تركيا حقّ التّنقيب فوق مياه الجُرف القاريّ الليبي بمجرد موافقة الحكومة الليبية. وبعد أسابيع من توقيع الاتّفاقيّة مع ليبيا، قامت القوّات البحريّة التركيّة بطرد سفينة أبحاث تابعة لدولة الاحتلال الإسرائيلي كانت تُجري أبحاثاً في مياه المنطقة الاقتصاديّة

الخالصة لقبرص لصالح حكومة جنوب قبرص اليونانية (Aljazeera, 2020)، وتعارض تركيا تنقيب حكومة جنوب قبرص عن الغاز في سواحلها بالقوة العسكرية بحجة عدم اتفاق هذه الأخيرة مع حكومة شمال قبرص التركية على تقسيم المياه الإقليمية للجزيرة، لتأتي التدخلات التركية المتكررة ضد الأنشطة التنقيبية لجمهورية قبرص إما بحجة أنها تُدافع عن حقوق جمهورية شمال قبرص التركية إذا كان التنقيب في الجهة الشرقية والشمالية، وإما بحجة أنّ التنقيب يقع فوق الجرف القاري لتركيا أي في منطقتها الاقتصادية الخالصة إذا كان التنقيب في الجهة الغربية والجنوبية الغربية للجزيرة.

أما مصر فيمكنها أن تُوفّر البديل عن مشروع خط أنابيب شرق المتوسط، عن طريق تطوير قدراتها لتسهيل الغاز الطبيعي، بحيث تمتلك إمكانية جعل موانئها محطة لاستقبال الغاز الطبيعي لمختلف المنتجين في شرق المتوسط ثمّ تسيله عن طريق محطّاتها الموجودة أصلاً، ثمّ تصديره لمختلف دول العالم بالاستعانة بقناة السويس، وكانت مصر قد حققت الاكتفاء الذاتي في سبتمبر 2018، لتبدأ التموقع على خارطة المصدرين للغاز الطبيعي في العالم بعد اكتشاف الشركة الإيطالية إيني* لحقل الغاز ظهر (Zohr) الموجود في عرض المتوسط في المياه الاقتصادية الخالصة المصرية في منطقة شروق الواقعة على بعد نحو 200 كلم شمال بورسعيد في أكبر حقل بحري بحوض المتوسط، يحتوي حقل ظهر على احتياطي غاز طبيعي يُقدّر بـ 850 مليار م³، يتمّ استخراجه من 20 بئر، بمعدّل 2.7 مليار م³ يومياً حسب إحصائيات أوت 2019، ليصل حسب توقّعات الشركة الإيطالية إلى 3.2 مليار م³ يومياً مع نهاية سنة 2019 (ENI, 2019). ويصل إجمالي الإنتاج المصري من الغاز الطبيعي إلى سبعة (07) مليارات م³ يومياً، أي بفائض 1.3 مليار م³ تصدّره لدول مجاورة (سي أن أن بالعربي، 2019)، لتتغيّر مكانة مصر من مُستورد للغاز إلى مصدّر، هذا بالإضافة إلى احتياطي النفط الذي قدّر بنهاية سنة 2017 بـ 3.3 مليار برميل، ما دفع مصر للتخطيط لاستثمار 38 مليار دولار لتطوير قطاع البتروكيماويات في الخمس سنوات القادمة، هذا القطاع الذي يمثّل 12% من الإنتاج الصناعي للبلاد، حيث تُبلّغ أرباحه 7 مليارات دولار سنوياً بما يعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي (International, 2019).

بالابتعاد عن شرق المتوسط ومشاكله، نجد أنّ غربه يعيش نوعاً من الاستقرار في العلاقات الطاقوية بين بلدانه، حيث نلاحظ أنّ سياسة بلدان الشمال (الاتحاد الأوروبي) التي تُعتبر أكبر مُستهلك للطاقة في حوض المتوسط تعتمد في أمنها الطاقوي على التنوع في مصادر الطاقة، تنوع المصدرين وتنوع طرق

أنابيب الطاقة، ويصبو الاتحاد الأوروبي إلى الابتعاد عن التبعية للموارد الطاقوية الروسية، حيث أنه في سنة 2017 قام باستيراد 39.8%، 30.3%، 38.8% من الغاز الطبيعي، النفط الخام والفحم على التوالي من روسيا الاتحادية (Eurostat, 2019)، هذه التبعية جعلت لبلدانه تعيش مجموعة من الأزمات الطاقوية الحادة نتيجة لدبلوماسية الموارد الطاقوية التي تستعملها روسيا كلما دعت الضرورة لذلك، ففي شتاء 2005 قطعت روسيا الغاز المتجه نحو أوروبا عن طريق أوكرانيا بذريعة أنّ أوكرانيا تسرق نسبة منه، ما جعل الأوروبيين يضغطون على أوكرانيا خوفاً من انقطاع التيار الكهربائي في معظم دول أوروبا (Reuters, 2009)، وفي أزمة عام 2009 قامت شركة غازبروم الروسية في الأول من جانفي بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا فيما تواصل إمداد أوروبا عن طريق نفس الأنابيب، لئعلن الشركة الروسية بعد خمسة أيام أنّ 65.3 مليون متر مكعب من الغاز المتوجه نحو أوروبا قد تمت سرقة من الجانب الأوكراني خلال الأيام الأربع الماضية، فيما ردّت أوكرانيا بأنّها لها الحق في استعمال هذا الغاز بذريعة أنّه لا يوجد عقد بين الطرفين، وبعد يومين قامت الشركة الروسية بقطع الإمدادات نحو أوروبا حتى يوم 20 جانفي ما سبّب أزمة طاقوية حادة لدول الاتحاد الأوروبي (Simon, 2009)، ما جعل هذا الأخير يُقرّر دعم أيّ دولة تكتشف احتياطات من الغاز الطبيعي، خاصة في بلدان حوض المتوسط، كما تدعم أيّ دولة تريد أن تنشئ أنابيب نقل الغاز الروسي وغير الروسي على أراضيها لتجنّب أي أزمة مستقبلية من الجانب الأوكراني.

كما يُحاول الاتحاد الأوروبي التنويع في المصادر باستعمال الغاز المسال كمصدر مرن للطاقة، حيث يمكن استيراده من مناطق متعددة من العالم وإعادة حالته الغازية باستعمال محطات للغاز في الموانئ الأوروبية، ولكن رغم المرونة في استعمال الغاز المسال التي لا تتوفر عند استعمال الأنابيب، إلّا أنّ المشكل الذي يواجهه الغاز المسال هو أنّ خطوط نقله تمرّ عبر مناطق غير مستقرة سياسياً (مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس)، فالإمدادات القطرية من الغاز المسال التي مثّلت 43% من واردات السوق الأوروبية في الربع الثالث من سنة 2018 بأكثر من 80% في كلّ من بلجيكا، بولندا، إيطاليا والمملكة المتحدة (Andreas, 2019)، تمرّ عبر الخليج الفارسي ومضيق هرمز، هذه المنطقة التي تشهد توترات فُصوى بعد اغتيال الولايات المتحدة للفريق قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني في العراق يوم 03 جانفي 2020، وتهديد إيران بمواصلة ضرب كلّ القواعد الأمريكية في المنطقة بعد قصفها لقاعدة عين الأسد في العراق، هته القواعد التي تحمي المصالح الأمريكية في الخليج الذي صرّح ترامب سابقاً بأنّه لم يعد

بحاجة إلى حمايته بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للنفط في العالم (Donald, 2019)، ما يُهدّد أمن الطاقة الأوروبي مباشرة.

كلّ مشاكل التنقيب، خطوط الأنابيب، الغاز المسال والتّحديات الأمنيّة التي ذكرناها، تجعل من دول جنوب حوض المتوسطّ أحسن بديل بالنسبة لدول شماله (أوروبا) التي تُعتبر المستهلك الأكبر للطاقة في حوض المتوسطّ، حيث أنّ بإمكان الجزائر ببنيتهما التّحتيّة الطاقويّة الاستراتيجية المتوقّرة، ومصر باكتشافاتها الحديثة الضّخمة التي ذكرناها سابقاً، وليبيا بمخزوناتهما الكُبرى، أن تُصبح الشّريك الاستراتيجي المثالي بالنسبة لأوروبا.

ولعلّ من بين أبرز الرهانات الصينية في هذه المنطقة:

- الحدّ من السيطرة الاستراتيجية التقليدية الأمريكية والفرنسية، من خلال الاستثمارات في موارد الطاقة والأسواق وهي من الاستراتيجيات الصينية الكبرى، فالصين تدرك أن سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط وطرق نقله، تعني قدرتها على التحكم في هذا المصدر الهام والذي تزايد الحاجة الصينية له، وهو ما قد تستثمره الولايات المتحدة في حالة وقوع أية مواجهة أميركية صينية مستقبلية حول تايوان بشكل خاص أو لتعطيل استمرار النهوض الاقتصادي الصيني بشكل عام.
- ورّماً أهمّ ما يقلق الدول الأوروبية (خاصة فرنسا) والولايات المتحدة الأمريكية هو التزايد الكبير لحجم التواجد الصيني في القارة الإفريقية عموماً ومنطقة شمال إفريقيا على وجه الخصوص، التي تعتبر منطقة نفوذ إستراتيجية بالنسبة لأوروبا الاعتبارات جغرافية وتاريخية متعلقة برغبة دول الاتحاد الأوروبي الإبقاء على مصالحها القديمة في المنطقة عن طريق ضمان السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية.
- الارتكاز على المنطقة المتوسطية باعتبارها حلقة اتصال إستراتيجية طبيعية محورية : بمناطق المغرب العربي، والشرق الأوسط، الخليج العربي، قزوين ، إفريقيا جنوب الصحراء وصولاً إلى المحيط الأطلسي ، وهو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الصينية عبر ثلاث قارات رئيسية أوروبا إفريقيا وآسيا، مشكّلة مساراً جيواستراتيجياً في جيواقتصادية حزام الطريق.
- تمتلك الصين تقاليد عريقة في مجال التنمية الشاملة و لديها تجارب رائدة في تحقيق الجودة، بتكاليف ليست بالمكلفة مقارنة مع نظيرتها الغربية، وهذا ما يوفّر البيئة الملائمة للطرفين. في إطار معادلة رابح-رابح.(قوادره، 2017، ص 73)

- يشكّل التعاون الصيني المغاربي نمطا جديدا من الشراكة، حيث وقّرت الصين رؤوس الأموال والتكنولوجيا والأجهزة، وبالمقابل نجد لدى دول المغرب العربي وفرة في مصادر العمالة والأسواق والموارد، مما يحفّز على فاعلية المنفعة المتبادلة ويجعلها واقعا ملموسا، عكس الاستعمار الأوروبي والذي كان هدفه بشكل كبير السيطرة على الموارد والثروة ينف المنطقة دون النظر إلى تنميتها.
- حصول دول المنطقة المغاربية على العديد من أنماط المساعدات المالية (قروض) من الطرف الصيني، مع التزام هذا الأخير بعدم التدخل في طرق صرفها وعدم ربطها بالمشروطة السياسية، عكس الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية المانحة التي تقدّم قروضا مشروطة بإحداث إصلاحات سياسية ودستورية وذات أثر اجتماعي تتوافق تكريسا للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- هنالك عنصرين يوجّهان السياسة الصينية في التفاعل الصيني الإفريقي، يشكّل العنصر الأول: سياستها التي وضعتها عام 2006م، وهي مجموعة الأفكار والمفاهيم الرئيسية، إضافة إلى المبادئ والأهداف والاستراتيجيات التي تنتهجها الصين في نشاطها في إفريقيا والتي تتبلور من خلال أربعة مجالات للتعاون هي: (إسماعيل، 2014، ص5).
- التعاون السياسي بما فيه زيارات على أعلى المستويات، والاستشارات وتبادل الخبرات والتعاون في الشؤون الدولية (الأمم المتحدة)
- التعاون الاقتصادي ويشمل التجارة، وتسهيل الحضور الإفريقي في الأسواق الصينية، والاستثمار الصيني والتجارة الصينية في إفريقيا، والتعاون الاقتصادي والزراعي وتنمية البنية التحتية.
- التعاون في مجال التعليم، والعلوم والثقافة والصحة والجوانب الاجتماعية .
- التعاون في مجال أمن الفضاء ويشمل التعاون في القضايا العسكرية، وتسوية الصراع وعمليات حفظ السلام، والقضايا التشريعية والشّرطية، وفي مجال مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية.
- ويتشكّل العنصر الثاني للإستراتيجية الصينية، من الآليات التي تعتمدها من أجل تنفيذ الأهداف التي تم وضعها، ومن بين أهم هذه الوسائل تجمّع (فوكاك) الذي بدأ في عام 2000م كتجمع للقادة الصينيين والأفارقة كل ثلاث سنوات، ويتشارك فيه مؤسسات وقادة اقتصاديون لأجل تبادل الرؤى فيما يتعلق بالشؤون الدولية، ولمناقشة مبادرات تتعلق بصنع السياسة الصينية الإفريقية.
- ويتمحور الاستثمار الصيني في عدة أشكال بما فيها الاستثمار المباشر في التصنيع واستكشاف النفط والغاز واستخراج المعادن، والقروض الامتيازية لتطوير البنية التحتية (تمويل). وكان ازدياد الاستثمار

الصيني في إفريقيا واحدًا من الأولويات المتفق عليها والتعهدات التي تم الإعلان عنها في قمة (فوكا) في بيجين عام 2012، إضافة إلى تأسيس صندوق التنمية الصيني الإفريقي (كادف) كآلية لتنفيذ السياسة من أجل تشجيع الاستثمار الصيني في إفريقيا. وفي نهاية عام 2012، وافق الصندوق على استثمار 2.385 مليار دولار في 61 مشروعًا في 30 بلدًا إفريقيًا، هذا إضافة إلى 1.806 مليار دولار تم استثمارها من قبل في 53 مشروعًا عبر إفريقيا. ومن اللافت أن واحدًا فقط من هذه الاستثمارات كان في مجال الزراعة. وبالمجمل، فإن المجموع التراكمي للاستثمار الصيني الخارجي المباشر ارتفع من 9.33 مليارات (2009) إلى 21.23 مليارًا (2012)، وتلك زيادة أكثر من 200%.

- رغم الفرص المتاحة بين الطرفين الصيني والمغربي -دولة بدولة- إلا أنها لا تكاد تخلو من بعض المخاطر التي قد تظهر على المدى البعيد مع التغير في سياسة بكين الخارجية، فالصين تستفيد من وفرة الأسواق المغاربية وتصدّر إليها منتجات متنوعة، في حين تقتصر الصادرات المغاربية على الموارد الأولية والمعادن الناضبة، وبالتالي سيحدث اختلال في التوازن لصالح القدرة التنافسية الإنتاجية والتجارية الصينية العالية، وفي المقابل تقويض قدرة الصناعات التحويلية لدول المنطقة المغاربية.
- التأثير على الأمن البيئي المغربي نتيجة الاستثمار غير الصحي للموارد الأولية مما سيلقي بظلاله على الأوضاع الاجتماعية والسياسية.
 - التخوّف من طريقة الاستثمار الصيني بالمنطقة والتي قد تزيد من حجم الديون، ومن نسبة البطالة، فهو أسلوب يقدم المساعدات والقروض المالية مقابل تأمين الموارد الأولية للطاقة، وإنعاش الاقتصاد الصيني. مما قد يدفع بتفعيل المشروطة السياسية مستقبلاً مما قد يبقي دول المنطقة في تبعية دائمة.
 - الالتماس من حيث المبادلات التجارية، فالصين تصدّر منتجات متنوعة وشاملة للمنطقة، بينما الدول المغاربية تقتصر في صادراتها للصين على الموارد الأولية والمعادن، وبالتالي عدم إمكانية تحقيق المنافسة لتصبح المنطقة المغاربية سوقاً كبرى للمنتجات الصينية.

خاتمة

في الأخير يمكننا القول بأنّ قوّة وقدرة أي دولة أو منطقة تتعاظم من خلال العديد من العناصر والمؤشّرات التي تحوز عليها إما من خلال تواجدها على أراضيها موقعا وجغرافيا، أو من خلال صناعتها وتعظيمها من خلال عامل الجذب الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية الناعمة أو الثقافة الاستراتيجية، لعلّ أبرزها حضورا في الحوض المتوسطي، الموارد والجغرافيا، غير أنّ التحكّم في هذين المؤشّرين الحسّاسين يستلزم إقامة تحالفات سياسيّة و شركات وتعاونات اقتصادية وأمنيّة استراتيجية بين دول حوض المتوسط.

ونظرا لأهميّة منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ الأزل على رقعة الشطرنج العالميّة، اضطرت القوى الكبرى والصاعدة والتعدليّة لمحاولة ربط علاقات سياسيّة واقتصاديّة استراتيجية مع دول هذه المنطقة، ولعلّ أهمّ هذه القوى في الحاضر، دولة الصين الشعبية، حيث يمكن أن نصف توجّهها بقوّة لعقد شركات استراتيجية مع دول منطقة حوض المتوسط بأنّه منافسة للاتّحاد الأوروبي ودوله الاستعماريّة سابقا والولايات المتحدة الأمريكيّة، التي كانت ولا زالت تُعتبر الشريك الاستراتيجي التاريخي لدول جنوب المتوسط، ومحاولة للتوسّع نحو الغرب في إطار مشروع الحزام والطريق الاستراتيجي، غير أنّ الوضع قد بدأ يعرف تغيرا جذريا بسبب التقارب الكبير بين الصين ودول المنطقة المغاربية حيث أضحت مكانة الاتحاد الأوروبي وفرنسا بالتحديد في خطر خاصة عندما نعلم أن هذه الأخيرة قد فقدت مكائنها اقتصاديا لدى دولة الجزائر لصالح الصين.

وما سهّل التغلغل الصيني لمنطقة حوض المتوسط، تنافس دوله على الموارد والحدود، فالاحتياجات الضخمة من الغاز الطبيعي والبتروال التي اكتشفت لحدّ الآن ببحر الشّام دفعت بالدول التي تُطلّ عليه تستعمل القوّة العسكريّة لفرض السّيطرة على مناطق معيّنة، ما جعل بعض الدّول تتكتّل ضدّ أخرى، الأمر الذي لا نستبعد حدوثه غرب المتوسط إذا ما تمّ اكتشاف احتياطات مهمّة من الموارد الطّاقويّة مستقبلا، خاصّة في مياه بحر البوران الذي تتقاسمه الجزائر، المغرب، إسبانيا والمملكة المتّحدة بحدود بحريّة متشابكة نتيجة لتواجد سبتة ومليليّة الإسبانيّتان في البرّ المغربي وجبل طارق البريطاني في البرّ الإسباني، وكذا الاستراتيجية الناعمة التي تنبني على التبادلية الاقتصادي والثقافة الاستراتيجية.

ولعلّ المقاربة التفسيرية للتواد الصيني في قارة إفريقيا عامة، والمنطقة المتوسطية والمغاربية بشكل خاص وإن كانت تتركز على الآليات الوسائل الاقتصادية مثلما رأينا، إلا أنّها لم تستثني الأدوات السياسيّة والدبلوماسية، وهذا راجع ترابط البعدين الاقتصادي والدبلوماسي، فالدبلوماسية الصينية تهدف إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية

وتتمينها وتعزيزها، حيث نجد أن هذه الدبلوماسية ذات أبعاد مختلفة تحقق النفع والقوة وفقا للإستراتيجية العليا للدولة.

ولعلّ الوحدة المغاربية المنشودة ستجعل المنطقة أكثر أمناً بأبعاده الشاملة وأكثر قدرة وتكافؤا للفرص، هذا ما ستجيب عليه الإرادة الفعلية والفاعلة لصانعي القرار الرسميين، وذلك بقوة الفكر والممارسة وليس بفكر القوة والتهديد.

قائمة المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

- البار، أمين ، (2014)، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية ، مكتبة الوفاء القانونية، مصر .
- مصباح، عامر ، (2011)، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- الحديثي، عباس غالي ، (2004)، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار أسامة، الأردن.
- صالح زهرة، عطا محمد ، (1993)، في النظرية الدبلوماسية، جامعة قار يونس، بنغازي.
- عبد الحي، وليد، (1994)، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، الجزائر.
- جوزيف.س. ناي، (2007)، القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، السعودية.

المقالات:

- قوادة حسين، " الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية- الفرص والمخاطر بالنسبة لدول المنطقة"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ع 1، (30-03-2017).

المداخلات:

- عثمان ، بوديسة ، (2019/12/17-16)، الأمن الطاقوي كضرورة اقتصادية بين إشكالية التعريف والتحديات الاقتصادية والبيئية المعاصرة، جدلية العلاقة بين الأمن الاقتصادي وحماية البيئة في حوض البحر المتوسط وتأثيراتها على المغرب العربي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر .

مواقع الأنترنت

- أولوي اسماعيل، "العلاقات الصينية الإفريقية..شراكة أم استغلال: وجهة نظر افريقية" في: <https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html#a4>
- صباح بالة، (د.ت) "منطقة البحر الأبيض المتوسط"، في: <https://political-encyclopedia.org/volunteer/%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A9%20-%20Sabah%20Bala?page=2>
- علي حسين باكير، (2018/04/19)، "النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك"، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180419092055183.html#a5>
- موسوعة الجزيرة، (2019/12/26)، البحر الأبيض المتوسط .. قصّة الحضارة، متوقّر على: <https://www.aljazeera.net/>
- موقع الإدارة الدولية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، 2020/01/18، <http://www.idcpc.org.cn>
- موقع سي أن أن بالعربي، 2019/12/19، مصر تُعلن عن اكتشاف بترول جديد في الصحراء الغربية، <https://arabic.cnn.com/>

- موقع منتدى التعاون الصيني الإفريقي، 2020/01/18، <https://www.focac.org/>
- موقع منتدى التعاون الصيني العربي، 2020/01/18، <http://www.chinaarabcf.org/>
- موقع وزارة الشؤون الخارجية الصينية، 2020/01/18، <https://www.fmprc.gov.cn/>
- وكالة الأنباء الجزائرية، "تبياسة: إجتماع تنسيقي استعدادا لإطلاق مشروع ميناء الحمداينة"، في: <https://www.aps.dz/ar/economie/117597-2021-12-06-17-50-23>، (2021/12/06).

المراجع باللغة الأجنبية:

-
- BATISTELLA(Dario),2006 , Théories des relations internationale, Sciences po, Editions les presse, Paris
- Zbigniew, Brzezinski, 1997, *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives* , Basic Books , New York.
- Abulafia ,David, 2011, *The Great Sea: A Human History of the Mediterranean*, Oxford University Press, UK.
- Stavridis ,James, 2017, *Sea Power: The History and Geopolitics of the World's Oceans* , Penguin Press ,New York.
- Francois, Lafargue, 2018, *The Economic Presence of China in the Maghreb: Ambitions and Limits*, Fondation pour la Recherche Stratégique, Paris.
- Taje Mehdi, *Les Nouvelles routes de la soie et L'Afrique du Nord: Quelles synergies?*(Tunis: Konrad Adenauer Stiftung, 2017), Available on: <https://www.kas.de/>, accessed: 20/01/2020.
- Laris Gaiser, DejanHribar, *Euro-Mediterranean Region: Resurged Geopolitical Importance*, International Journal of Euro-Mediterranean Studies, Vol. 5, 09 Nov 2012, DOI: 10.1007/s40321-012-0002-8.
- Simon, Pirani, Stern Jonathan and Yafimava Katja, 2009, *The Russo-Ukrainian gas dispute of January 2009: a comprehensive assessment* (: Oxford Institute for Energy Studies ,UK) ,Available on: <https://www.oxfordenergy.org/>
- Souli Sarah, *Tunisia Hopes Boost in Chinese Investment Can Ease Economic Woes*, al-monitor, March 19, 2018,<https://www.al-monitor.com/>, accessed: 20/01/2020.

مواقع الأنترنت

- Aljazeera Web Site, 15/12/2019, *Turkish navy orders Israeli ship out of Cyprus's waters*, , <https://www.aljazeera.com/>.

- Andreas Walstad, *Qatar strengthens position as Europe's main LNG supplier*, 06/02/2019, InterfaxGlobal Energy Web Site <https://interfaxenergy.com/>.
- Britannica Web Site, 26/12/2019, Dardanelles Strait, available on : <https://www.britannica.com/>.
- China Daily Web Site, 17/05/2018, *Tunisia to Enhance Partnership with China in Expanding Markets: Official*, <http://www.chinadaily.com.cn/>.
ChinaMed Web Site, <https://www.chinamed.it/>
- Dectonary Web Site, 26/12/2019, *Mediterranean Sea*, available on: <https://www.dictionay.com/>.
- Encyclopedia of The Bible, 30/12/2019, *Great Sea*, available on: <https://www.biblegateway.com/>
- ENI Web Site, 23/08/2019, *Zohr: production underway in record time: Largest gas field in the Mediterranean*, , <https://www.eni.com/>.
- Eurostat Web Site, 11/01/2020, *Shedding light on energy in the EU, 2019 Edition*, Available on: <https://ec.europa.eu/>.
- Hakki Casin Mesut, 12/12/2019, *ANALYSIS - Strategic, legal aspects of Turkey-Libya deal*, Anadolu Agency Web Site , <https://www.aa.com.tr/>.
- Illustrated Curiosity Web Site, 14/03/2015, *Mare Nostrum: The Battle That Made Rome Masters of the Mediterranean*, available on: <http://www.illustratedcuriosity.com/>.
- International Trade Administration Web Site, 08/09/2019, *Egypt-Oil and Gas Equipment* , <https://www.export.gov/>.
- Maltatoday Web Site, 09/11/2015, *Malta, China to set up inter-governmental structure to promote maritime sector* , <https://www.maltatoday.com.mt/>.
- Mediterranean 2017 Quality Status Report, 25/12/2019, *The Mediterranean Marine and Coastal Environment*, available on: <https://www.medqsr.org/>.
- Middle East Eye Web Site, 02/01/2020, *Israel, Greece and Cyprus ink East Med pipeline agreement*, , <https://www.middleeasteye.net/>.
- Papadimitriou Jannis, 02/01/2020, *East Med gas pipeline flowing full of troubling questions*, DW Web Site, , <https://www.dw.com/>.
- Reuters, January 11, 2009, *Timeline: Gas Crises Between Russia and Ukraine*, Available on: <https://www.reuters.com/>.
- The African Business Journal Web Site, August 2014, *China's Investment in Libya* , , <https://www.tbj.co.za/>.

- The Embassy of PRC in The USA Web Site, 14/02/2013, *Vice Premier Hui Liangyu Attends Roundtable Conference on Agriculture Cooperation between China and Six Southern European Countries*, , <http://www.china-embassy.org>.
- The Embassy of the PRC in the Hellenic Republic, 06/02/2016, *Address by Ambassador Zou Xiaoli at the Ceremony for the Issuance of Commemorative Stamp for "2015 China-Greece Maritime Cooperation Year"* , <http://gr.china-embassy.org/>.
- The PRC Ministry of Foreign Affairs Web Site, 08/11/2015, *Assistant Foreign Minister Qian Hongshan Attends Forum of Marine Cooperation Between China and South European Countries*, <https://www.fmprc.gov.cn>.
- Trump Donald J. Account, 24/06/2019, Twitter, Available on: <https://twitter.com/>.